اقتصاد

مركز الإرشاد الوظيفي ومعايير لكفالة الأيتام

| صالح حميدي

وعدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باستكمال تبسيط المعاملات والإجراءات الخاصة بعمل المنظمات غير الحكومية من خلال إعداد نظام اعتمادية وطني للمنظمات غير الحكومية وإعداد قاعدة بيانات لهذه المنظمات وتصنيفاتها مع خرائط تفاعلية إضافة إلى استكمال تطوير البيئة القانونية لمشروع المنظمات غير الحكومية بعد أن كانت أنجزت ورقة مفاهيمية حول نظام الاعتمادية الخاصة بها، وذلك خلال العام الجاري (٢٠١٨) بحسب رؤيتها ومصفوفتها التنفيذية، التي حصلت «الوطن» على نسخة منها.

كما وعدت الوزارة العمل بإعادة تأهيل وتفعيل مراكز التنمية الريفية والوحدات الصناعية الريفية المتضررة أو المتوقفة، أي استكمال النموذج الرائد لمركز التنمية الريفية، إضافة إلى مساعٍ لإنجاز حزمة بناء الشراكات بين القطاع الخاص والنقابات وغرف التجارة والصناعة والمنظمات الأهلية، وتطوير وتحديد وحصر الخدمات التي يجب أن يقدمها مرصد سوق العمل والمستخدمون الرئيسيون لمخرجات سوق العمل وتوسيع مصادر معلومات نظام معلومات سوق العمل وربطها معه ووضع المحددات الأساسية لتطوير مدخلات ومخرجات سوق العمل لتعزيز برامج التشغيل والتوظيف وخاصة ما يستهدف فئة الشباب بالتعاون مع القطاعين الخاص والأهلي ضمن الإمكانات المتاحة وحسب الأولويات.

إضافة إلى إنجاز حزمة برنامج التدريب المنتهي بالتشغيل عبر دعم صناعيي حلب ودمشق وريف دمشق وحماة وحمص ودمج الداخلين إلى سوق العمل بسوق العمل ومتطلباته من خلال التدريب من أجل التشغيل المضمون.

كما تسعى الوزارة إلى إحداث مركز الإرشاد الوظيفي وريادة الأعمال وإعداد قاعدة بيانات للمركز وتوجيهه نحو تدريب الخريجين الجدد على أعمال يحتاجها سوق العمل مع حزمة دعم الخريجين الجدد ضمن مشروع التدريب المأجور، إضافةً إلى مساعٍ لإعداد خطة تنفيذية لاستراتيجية المرأة وإنجاز استمارة المسح الخاص بالنساء معيلات الأسر ووضع نظام الخدمات الصحية الأهلي بالتعاون بين الوزارة واتحاد الجمعيات الخيرية ومراجعة ودراسة واعتماد معايير نظام كفالة الأيتام وتطوير الكفالات النقدية وخدمات التعليم والصحة والمعيشة للأيتام وأسرهم.

ووضعت ضمن مشاريعها للعام ٢٠١٨ توفير مستلزمات معاهد الرعاية الاجتماعية والصيانة الدورية لها والتوسع بتطبيق نظام إدارة الحالة، إضافة إلى صيانة وتأهيل المراكز المتضررة في المحافظات لزيادة عدد مراكز الرعاية الاجتماعية.

الحجز على ١٣ مليار ل.س لرجال أعمال وفاسدين في العامين الماضيين لمصلحة ٨٦ جهة حكومية

| عبد الهادي شباط

كشف معاون وزير المالية بسام عبد النبي لـ«الوطن» أن قيمة الحجوزات الاحتياطية المالية التي صدرتها المالية خلال العامين الماضيين (٢٠١٦- ٢٠١٧) تجاوزت ١٣ مليار ليرة، وأن وزارة المالية تصدر إشارات الحجز الاحتياطي لمصلحة ٨٦ جهة عامة، وأنها تتوخى الدقة العالية عند إصدار هذه الإشارات لجهة البيانات مثل الاسم والخانة والرقم الوطني، لعدم حدوث الأخطاء، مؤكداً أن أتمتة هذه الحجوزات والعمل ضمن منظومة جديدة للمراسلات يسهم بشكل فعال سرعة التعميم وإعلام الجهات العامة، وبالتالي المساهمة أكثر في الحفاظ على المال العام.

وأشار إلى أن وزارة المالية قطعت شوطاً واسعاً في مشروعات الأتمتة، وأن هناك تعاوناً مستمر مع وزارة الاتصالات والتقانة وخاصة في تطوير منظومة إشارات الحجز الاحتياطي لدى برامج العمل الخاصة بتنفيذ المراسلات المتعلقة بإشارات الحجز.

كما بين عبد النبي أن عمل وزارة المالية لا يقتصر فقط على تصدير هذه الإشارات وإنما يشمل عمليات التصحيح والمعالجة ورفع هذه الإشارات لاحقاً، وأن أهمية منظومة إشارات الحجز الاحترازية المتضمنة (حجز احتياطي، تأمين جبري، تجميد أموال)، تكمن في اختصار المراسلات الورقية والوقت الذي تحتاجه هذه المراسلات، وكذلك الحد من التصرف بالملكية التي تصدرها الجهات صاحبة الصلاحية كتدبير احترازي حفاظاً على المال العام.

ومن جانبها اعتبرت مديرة التنمية المعلوماتية والإدارية في وزارة الاتصالات والتقانة رانيا بو سعد لـ«الوطن» أن تطوير منظومة إشارات الحجز الاحتياطي يأتي ضمن مشروع أوسع لتحديث المعاملات والمراسلات الحكومية، وأن هذه المنظومة وفرت الكثير من الوقت والورقيات وانه على سبيل المثال، كانت تصل كلفة تعاميم هذه الإشارات لدى مديرية المصالح العقارية وحدها نحو ٩٠٠ ألف ليرة شهرياً، مبينة أن التحول في العمل نحو الأتمتة وتطبيق المراسلات الإلكترونية يعني صياغة جديدة لأسلوب العمل، هو أمر يلقى حالة من عدم القبول لدى بعض العاملين ضمن ما يسمى مقاومة التغيير.

وكان مدير الشؤون القانونية في وزارة المالية بين لـ«الوطن» أن عدد قرارات الحجز الاحتياطي التي صدرتها وزارة المالية لمصلحة مختلف الجهات تجاوز ٢٧ ألف قرار، حتى بداية الشهر الجاري وهو رقم تراكمي، وأن هذه المنظومة لها نفس الوثوقية لآلية إصدار وتعميم قرارات الحجز الاحتياطي المعمول بها، لأن الأساس في الموضوع هو إصدار وزير المالية قرار الحجز الاحتياطي ثم يتم تعميمه حسب هذه المنظومة، وأن دور وزارة المالية ينتهي عند تصدير قرار الحجز، لتكون مهمة متابعة قرار الحجز الاحتياطي هي الجهات العامة التي صدرت هذه القرارات لمصلحتها.

آلاف الطلبات غير منفّذة لارتفاع تكاليف التغذية

«الكهرباء» تخفّض تكاليف تمديد شبكات التغذية إلى النصف

| قصي المحمد

كشف مدير مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن تخفيض تكاليف تمديد الشبكات إلى النصف للمشتركين، وذلك من قيمة التجهيزات الكهربائية لشبكة التوتر المتوسط أو المنخفض حسب الحال، مع العلم أن التكلفة مسبقاً كانت كاملة تقع على عاتق المشتركين، وذلك بعد تصديق إدارة مجلس المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء على التعليمات التنفيذية التي تم التحضير لها خلال الفترة الماضية فيما يتعلق بالمادة (٢٢) من نظام الاستثمار في توزيع الكهرباء الصادر بالقرار رقم ٧٤٣ بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٥، مؤكداً أن التعليمات التنفيذية سيتم إصدارها خلال أيام القليلة القادمة بقرار من وزير الكهرباء.

وكانت المادة (٢٢) من نظام الاستثمار تتضمن تزويد المؤسسة طالب الاشتراك بالكهرباء على التوتر ٢٣٠ كيلو فولط حسب الواقع الفني للشبكة وتوفر الاستطاعة اللازمة في الأوقات المطلوبة باستطاعة حدها الأعظمي ١٢٥ ميغا فولط أمبير، بإنشاء محطة تحويل خاصة به (٢٣٠ توتر ثانوي) كيلو فولط ويستوفى منه التكلفة الفعلية لمحطة التحويل الخاصة، والتكلفة الفعلية للخطوط التي سيتم إنشاؤها لتغذية محطة التحويل المغذية، وتكلفة نظام عداد الكهرباء، ومساهمة المشترك بتكلفة شبكة النقل، إضافة إلى أجور الدراسة وإعداد دفاتر الشروط والنفقات الإدارية وأجور الإشراف على تنفيذ الأعمال.

أمّا النص المعدّل لها فتضمنه القرار رقم ٢٤٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٨/١/٤ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) الذي نصّ في المادة الثانية منه على تعديل مضمون المادة ٢٢ لتقوم شركة كهرباء المحافظة بتوسيع شبكاتها ضمن المخطط التنظيمي المصدق لتزويد المشتركين الجدد بالكهرباء وفق لأحكام نظام الاستثمار – والدراسات والشروط المعتمدة – مقابل تحميلهم ٥٠ بالمئة فقط من قيمة لتجهيزات الكهربائية لشبكة التوتر المتوسط أو المنخفض حسب الحال. مع العلم أن التكلفة مسبقاً كانت كاملة تقع على عاتق المشتركين.

إضافة إلى توزيع الأعباء المالية بين المستفيدين من التوسع بنسبة الاستطاعة المركبة لكل مستفيد بعد تعديل الاستطاعة الإجمالية لهذا التوسع بما يتناسب مع عوامل التباين والاستخدام التي تقترحها المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء ليصدر القرار من الوزير.

بدوره، أكد مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدى لـ«الوطن» أهمية التعديل الحاصل لكونه يبسّط الكثير من الإجراءات على المواطنين وخاصة من الجانب المالي، إضافة إلى تسهيل أمور وإجراءات اشتراكهم بالتيار الكهربائي، ما سيخفض لهم التكاليف المالية إلى النصف.

مبيناً وجود مشكلات كثيرة تركتها المادة ٢٢ مسبقاً ما أدى إلى إيقاف الكثير من طلبات التغذية عن التنفيذ بسبب ارتفاع التكاليف المالية على المشتركين التي يتم تقديرها بعد الدراسات اللازمة لها، موضحاً أن التكلفة قد تصل أحياناً للمنزل الواحد إلى ٥٠٠ ألف ليرة سورية، لافتاً إلى أن الموضوع يرتبط بحجم البناء والشقق فيه أيضاً.

مشيراً إلى وجود الآلاف من الطلبات حالياً واقفة غير منفذة في ريف دمشق نتيجة ارتفاع التكلفة، وخاصة في مناطق جرمانا وصحنايا وأشرفية صحنايا وقدسيا، مبيناً أن التعديل الذي سيقر قريباً سوف يساهم بشكل كبير في التخفيف من السرقات وحالات الاستجرار غير المشروع نتيجة التسهيلات الكبيرة التي ستعلن ضمن التعليمات التنفيذية للمادة المذكورة. مؤكداً أنه سيتم تطبيق القرار بعد صدوره ليصار إلى تغذية كل من يريد تنفيذ الدراسة المعدّة له مباشرة.

مدير المطاحن لـ«الوطن»:

٤٣ طن طحين إلى دير الزور صباح كل يوم ومطحنة إسعافية تطحن ١٥ طناً

| علي محمود سليمان

كشف مدير الشركة العامة للمطاحن مهند شاهين لـ«الوطن» عن قيام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ببناء مطحنة إسعافية في دير الزور بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٥ طناً يومياً في حال عملت المطحنة على مدار ٢٤ ساعة.

وأوضح شاهين أن المطحنة تم بناؤها من خلال تجميع عدد من الآلات ومجموعات الطحن التي تم العثور عليها في المناطق التي حررها الجيش العربي السوري من «داعش» الإرهابي، الذي قام بتدمير المطاحن التي كانت في المحافظة ونقل عدد من الآلات فيها بقصد سرقتها، مضيفاً: إن القيمة النقدية لهذه الآلات والمجموعات الطحنية التي تم تجميعها تبلغ نحو ١,٥ مليار ليرة سورية، مضيفاً: إن عمليات التجميع وبناء المطحنة الإسعافية تمت بجهود وخبرات وطنية وبتكلفة تعتبر بسيطة.

ولفت شاهين إلى أن المطحنة الإسعافية تقوم بطحن ما بين ١٠ إلى ١٥ طناً يومياً وذلك لكونها لا تعمل على مدار الساعة لحين تأمين التيار الكهربائي لها بشكل دائم، وتقوم الوزارة بشكل يومي بإرسال باقي الاحتياجات لدير الزور من مادة الطحين إضافة إلى إرسال احتياجات ريف الرقة التي تبلغ نحو ١٢ طناً، موضحاً بأن الكميات التي أرسلت إلى دير الزور منذ تحرير المدينة في شهر أيلول الماضي وحتى تاريخه تجاوزت ٦٥٠٠ طن (في خمسة أشهر)، أي بمعدل وسطي يومي يتجاوز ٤٣,٣٣ طناً.

وطمأن شاهين بأن المخازين في محافظة دير الزور تعتبر كافية وتغطي الحاجة حيث مخازين من الطحين لمدة ٢٠ يوماً ويتم التوريد بشكل يومي مع إمكانية رفع المخازين عند الحاجة، مشيراً إلى أنه سيتم البدء بالعمل على بناء مطحنة جديدة في دير الزور بطاقة إنتاجية تصل إلى ٥٠ طناً يومياً وسيبدأ العمل بها بتاريخ ١٥ آذار القادم، وهي أيضاً من تجميع آلات ومعدات تم العثور عليها في دير الزور، وفي الشهر السادس القادم ستتم إقامة مطحنة تابعة لها لرفع الطاقة الإنتاجية إلى ٧٥ طناً يومياً، لتتماشى مع زيادة الحاجة للمادة مع اتساع رقعة المساحات التي يحررها الجيش العربي السوري وحاجة السكان لمادة الطحين، مع الإشارة إلى أنه كان هناك مطحنة في دير الزور كانت تصل طاقتها الإنتاجية إلى ٢٢٠ طناً يومياً ولكن تم تدميرها وتخريبها من تنظيم داعش الإرهابي، وهي ضمن خطة العمل لإعادة التأهيل والترميم.

ولفت شاهين إلى أن المطحنة التي يتم بناؤها في مدينة تلكلخ في ريف حمص تأخر تسليمها من الجهات المنفذة بسبب صعوبة تأمين المعدات كافة نتيجة العقوبات والحصار الاقتصادي وقدمت الجهة المنفذة مبرراتها مع التعهد باستكمال التنفيذ والتسليم خلال ستة أشهر، وهي بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠٠ طن وعندما تعمل ستكون رافداً مهماً لتغطي حاجة المنطقة الوسطى.

مؤكداً أن المطاحن العاملة في سورية تؤمن احتياجات القطر بالكامل مع تأمين مخازين إستراتيجية لفترة طويلة وكافية لأي طارئ، مع الإشارة إلى أن عدد المطاحن المنتجة حالياً هو ٢٤ مطحنة من أصل ٣٥ مطحنة، حيث خرجت ١١ مطحنة عن الخدمة نتيجة عمليات التخريب والإرهاب، ولذلك فهناك نسبة تصل إلى نحو ٣٠٪ من عمليات الطحن تتم في مطاحن خاصة يتم التعاقد معها، مضيفاً: إن الشركة العامة للمطاحن تقوم بتوريد القمح للمطاحن الخاصة التي تتعاقد معها فقط ولديها رقابة على عملها للتأكد من إنتاجها الطحين وفق المواصفات المطلوبة، أما باقي المطاحن الخاصة فتقوم بتأمين القمح الخاص لها من السوق المحلية والرقابة عليها تكون من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات.

وكشف شاهين عن بدء العمل بتأهيل مطحنتي الفداء والوليد في محافظة حماة وهما من المطاحن المتضررة، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لمطحنة الوليد ٢٠٠ طن طحين يومياً وقد تعرضت للقصف من المجموعات الإرهابية المسلحة، والعمل جار حالياً على إعادة تأهيلها ورفع الطاقة الإنتاجية فيها إلى ٤٠٠ طن طحين يومياً، أما مطحنة الفداء فهي بطاقة ٢٢٠ طناً يومياً وسيتم العمل على رفعها أيضاً إلى ٤٠٠ طن يومياً.

٤,٧ مليارات ل.س الموازنة المستقلة لطرطوس عام ٢٠١٨

| محمد حسين

بعد نقاشات ومداخلات صاخبة أقر مجلس محافظة طرطوس في جلسة استثنائية بالأغلبية الموازنة المستقلة لعام ٢٠١٨ والبالغة ٤ مليارات و٧٥١ مليون ليرة.

وتركزت نقاشات الأعضاء على الظلم الذي لحق بمناطقهم نتيجة التوزيع غير العادل للموازنة خاصة في منطقة مشتى الحلو التي فيها ٣ بلديات وطالب البعض باعتماد معيار عدد السكان عند التوزيع لتحقيق العدالة المنشودة وتساءل أحد الأعضاء عن الفرق بين الموازنة والمساهمة منوهاً بوجود ٧ بلديات نالت الحصة الأكبر من الموازنة.

رئيس مجلس المحافظة ياسر ديب أشار إلى أن الموضوع حساس وخطير ويجب النظر إليه من جميع الجوانب مؤكداً موافقته على كل الطروحات من حيث المطالبة بعدالة التوزيع وأنه تم الاعتراض السنة الفائتة على هذا الإشكال أما فيما يخص الفرق بين المساهمة والإعانة أشار رئيس مجلس المحافظة إلى أن الإعانة تأتي بقرار من وزيري المالية والإدارة المحلية أما المساهمة فهي كتلة نقدية تقدم من وزارة الإدارة المحلية كدعم للموازنة المستقلة وهذا ما حدث خلال العام الماضي مع بلديتي بقعو وجنينة رسلان التي قبلناها على مضض واعداً أن هذه المشكلة لن تتكرر مبيناً أن كل ماورد في التقرير يتعلق بالعام الماضي وجميعنا وافقنا عليه، وكشف عن وجود مليار ليرة قادمة للمحافظة ويجب التفكير في إيجاد مشاريع لصرفها وهذه مسؤولية الجميع.

نائب المحافظ وعضو المكتب التنفيذي المختص أوضح أنه لا يمكن اعتماد حصة الفرد في اعداد الموازنة فهناك أولويات وأسس محددة تعتمد حين إقرار الموازنة وتم التقيد بها وأهمها متابعة المشاريع المباشر بها وعدم تنفيذ مشاريع جديدة قبل إعداد الدراسات اللازمة لإنشائها والاستمرار بالإنفاق على المشاريع المباشر بها تجنبا لتوقف الأعمال.

يذكر أن الموازنة المستقلة البالغة ٤ مليارات و٧٦١ مليون ليرة توزعت على ٣٥٦ مليون ليرة مساهمات تمويل من الوزارة و٩٠٠ مليون إيرادات ورسوم وتكاليف محلية و٤٥ مليوناً إعانات من الوزارة و٣ مليارات و٤٥٩ مليوناً فائضاً ومدوراً من العام الفائت.

دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية
للشركة السورية الوطنية للتأمين ش.م.م

يسر مجلس إدارة الشركة السورية الوطنية للتأمين ش.م.م دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والذي سيعقد في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/٣/١٣ في فندق الشام- القاعة البانورامية – الطابق التاسع ، وذلك للبحث في جدول الأعمال الذي يتضمن :

١. مناقشة موضوع توزيع الأرباح بنسبة ٦٠% من رأس المال كأسهم لزيادة رأسمال الشركة وأخذ الموافقة على ذلك.
٢. سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية ٢٠١٧ وإعطاء القرار بالمصادقة عليه وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.
٣. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٧ وإعطاء القرار بالمصادقة عليه.
٤. مناقشة الحسابات الختامية كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ وإعطاء القرار بالمصادقة عليها.
٥. انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية ٢٠١٨ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
٦. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠١٧ استناداً لتقرير مجلس الإدارة وحسابات الشركة السنوية ومدققي الحسابات.
٧. إقرار تعويضات ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والموافقة على توزيعها للدورة المالية ٢٠١٧ .
٨. إقرار مكافآت مجلس الإدارة والموافقة على توزيعها للدورة المالية ٢٠١٧.
٩. تعيين الأرباح التي يجب توزيعها عن عام ٢٠١٧ بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وإقرار توزيعها.

وفي حال عدم توفر النصاب في الجلسة المذكورة فسوف تعقد الجلسة الثانية في الساعة الثانية عشرة من نفس اليوم وفي نفس المكان.

التسجيل لحضور الاجتماع :

على السادة الراغبين بحضور الاجتماع أن يقوموا بالتسجيل في :

مقر الشركة بدمشق - الجسر الأبيض - شارع النهر - بناء الشركة السورية الوطنية للتأمين اعتباراً من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الرابعة مساءً من يوم ٢٠١٨/٢/٢٦ ولغاية الساعة التاسعة صباحاً من يوم الثلاثاء ٢٠١٨/٣/١٣ وأن يحضر معه ما يثبت عدد الأسهم التي يحملها بالإضافة إلى إثبات الشخصية ثم ينتقل التسجيل لغاية الساعة ١١ صباحاً موعد انعقاد الهيئة العامة إلى القاعة التي سيعقد فيها الاجتماع .

يجوز التوكيل لحضور الاجتماع وفق الشروط التالية :

- يجوز التوكيل بالإنابة أو بكتاب صادر عن المساهم الموكل أو وكالة رسمية مصدقة.
- لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحملها الوكيل بصفته وكيلاً عن ١٠% من رأسمال الشركة .
- يتم تسجيل كتاب الوكالة لدى أمين سر المجلس لاعتماده .

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بالشركة على الرقم ٩٢٤٨ ١١ ٩٦٣+ ، فرعي ٤٢٢ .

مجلس الإدارة